

تفكيك شفرات منشأ كوفيد - 19 عملية دبلوماسية شديدة التعقيد

دفع غموض نتائج التحقيق المتعلق بمنشأ وباء كوفيد - 19 وعدم تعاون الصين بالشكل المطلوب، منظمة الصحة العالمية إلى البحث عن وسائل أخرى لمواصلة التحقيقات للتوصل إلى استنتاجات عملية وحقيقية ملموسة لتفكيك شفرات هذا اللغز، في عملية دبلوماسية يرى خبراء أنها بالغة الحساسية، بعد مهمة أولى أثارت أسئلة أكثر مما أعطت أجوبة.

جنيف - يعتبر فهم كيفية انتقال فيروس كورونا المستجد، والذي تسبب حتى الآن بوفاة أكثر من ثلاثة ملايين شخص في العالم إلى الإنسان، أمراً جوهرياً في سبيل تدارك وباء جديد قد ينتشر في المستقبل، ولذلك لا تتوانى منظمة الصحة العالمية في استكمال تحقيقاتها المعقدة حول منشأ الجائحة، والتي يجمع المراقبون على أنها تتطلب دبلوماسية قوية بالنظر إلى ما وصلت إليه الأوضاع اليوم.

ولم تتضمن استخلاصات تحقيق أجراه فريق علماء أرسلته منظمة الصحة العالمية إلى الصين مع زملاء صينيين، أي رد نهائي على هذا السؤال، بل دعت إلى إجراء المزيد من الأبحاث، بعد أن رجح التقرير المشترك أن يكون كورونا قد انتقل إلى الإنسان عبر حيوان وسيط انتقلت إليه العدوى من خفاش، مستبعداً فرضية تسرب الفيروس من مختبر صيني على خلفية تشكيك بالاستقلالية.

وان كانت منظمة الصحة العالمية تتفق مع قسم كبير من الأسرة الدولية على وجوب مواصلة التحقيقات، لكن اختبار قوة يجري في الكواليس لمعرفة أين ينبغي إجراؤها، وليس فقط ما الذي يجب التحقيق بشأنه. واستغرق الأمر أكثر من عام بعد ظهور أولى الإصابات في ووهان بوسط الصين في ديسمبر 2019 حتى يتمكن المحققون الدوليون من التوجه إلى الموقع.

ويبدو التساؤل الأكثر إلحاحاً في كيفية ممارسة ضغوط دبلوماسية أكبر على الصين من أجل التعاون أكثر في هذا المضمار خاصة وأنها رفضت الدعوات لإجراء تحقيق خارجي مستقل. وهذا الموقف ولد اعتقاداً عند دوائر صنع القرار الغربي وحتى لدى مراكز الأبحاث بأنها تخفي شيئاً حول مصدر الفيروس خشية أن تجد نفسها في عزلة دولية.

ويقول الحزب الشيوعي الحاكم، الذي واجه اتهامات بأنه سمح للمرض بالانتشار، إن الفيروس جاء من الخارج، ربما من الماكولات البحرية المستوردة، لكن العلماء الدوليين يرفضون هذه الفكرة، كما سعت بكين في الكثير من المناسبات للترويج لنظريات تربط المرض بالجيش الأمريكي.

وأفضت تقارير غربية إلى حقيقة مفادها أن بكين ترفض قيوداً على الأبحاث في تفشي المرض وتمنع العلماء من التحدث إلى المراسلين لدرجة أن بعض المراقبين يعتقدون أن الأصل قد لا يتم تتبعه أبداً لأن الفايروسات تتغير بسرعة.

وتريد بكين أن تتجنب باي ثمن تحميلها مسؤولية انتشار الوباء، وتبذل السلطات الصينية اليوم كل ما بوسعها حتى يتواصل التحقيق خارج أراضيها. وهو موقف لخصته متحدة باسم وزارة الخارجية الصينية في أواخر مارس الماضي معلنة "تأمل أن تتعاون دول أخرى ذات أهمية بشكل وثيق مع خبراء منظمة الصحة العالمية بشكل علمي ومنفتح وشفاف ومسؤول مثلما فعلت الصين".

غير أن هذا التوصيف لتعاون الصين لا يخلو من موافقة الجميع إطلاقاً، وقال دبلوماسي غربي في جنيف طلب عدم ذكر اسمه لوكالة الصحافة الفرنسية "هناك إجماع ممتلئ على أن المرحلة الثانية

من التحقيق يجب أن تجري في الصين"، مشيراً إلى أن بكين هي الوحيدة التي تدعو إلى مواصلة الأبحاث في بلد آخر لأن "الدور غير المتناسب الذي لعبته الحكومة الصينية في العملية يطرح مشكلة".

وعلق الخبير الأميركي في السياسة الجغرافية جامي ميتزل، وهو من ضمن مجموعة من الشخصيات الذين نددوا بالتحقيق حول منشأ الفيروس معتبرين في رسالة مفتوحة أنه شديد الانحياز، رداً على ما قاله الدبلوماسي الغربي قائلًا إن "فكرة أن المرحلة المقبلة يجب ألا تركز بالمقام الأول على الصين لأن ذلك أمر عبقري".

وتضمن تقرير الخبراء الصادر في مارس الماضي، بعد إرجاء نشره مراراً، قائمة من الفرضيات، وخلص إلى أن دراسات سلسلة الإمداد لسوق هوانان وغيرها من أسواق ووهان، المدينة التي ظهر فيها الفيروس لأول مرة، لم تؤد إلى "إيجاد أدلة على وجود حيوانات مصابة، لكن تحليل سلاسل الإمداد وفر معلومات" مجدية لدراسات لاحقة محددة الأهداف، خصوصاً في مناطق مجاورة.



جامي ميتزل
مواصلة التحقيق يجب
ألا تركز على الصين
فذلك أمر عبقري

وأوصى الخبراء بمواصلة الأبحاث حول هذه الفرضية المرجحة، إنما كذلك حول عدة فرضيات أخرى، مستبعدين فقط مواصلة التحقيقات حول فرضية واحدة هي تسرب الفيروس من مختبر في ووهان.

وإثار هذا الموقف موجة تنديد ولاسيما في الولايات المتحدة، ما أرغم منظمة الصحة على التأكيد بأن كل الفرضيات لا تزال مطروحة للبحث، بما فيها احتمال تسرب الفيروس من مختبر ووهان، واعتبر المدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس أنه لم يتم التدقيق فيها بشكل واف.

ويعتقد ميتزل أن الصينيين نجحوا ببراعة وحذق في إيهام الجميع بأن مهمة التحقيق تقضي بالبحث عن المصدر الحيواني للوباء، أي طريقة انتقاله من الحيوان إلى الإنسان وأنه بالرغم من أن "هذه فرضية جديرة بالمصادقة"، إلا أنه "إذا انطلقتم من فكرة المصدر الحيواني للفايروس، فإنكم تنطلقون من الاستخلاص".

في المقابل، اتهمت وزارة الخارجية الصينية ميتزل والموقعين الآخرين على الرسالة المفتوحة بالسعي إلى "الضغط على البعثة وعلى منظمة الصحة العالمية"، مؤكدة أن الولايات المتحدة ودولا أخرى سيست المهمة من أجل "تشويه سمعة الصين".

وتبدو الأمور في الوقت الحاضر معلقة. وقال المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية في جنيف إن فريقاً من المنظمة يراجع التوصيات "وسيصدر اقتراحات للدراسات المقبلة الواجب القيام بها"، دون تحديد جدول زمني لذلك. وستطرح المسألة حتماً خلال الجمعية العالمية للصحة، هيئة القرار العليا في منظمة الصحة التي تعقد اجتماعاً في مايو المقبل.



عملية البحث لم تنته

كيف تحولت الهند إلى بؤرة عالمية لانتشار الجائحة

قصور الرعاية الصحية ونقص توزيع اللقاح وقلة الوعي ساعدت السلالات المتحورة من الفايروس على التفشي



افتقار إلى أبسط الضروريات

خضعوا لفحوص الكشف، بينما يحصي البعض الآخر عدد فحوص الكشف التي أجراها. وبالتالي قد يحصل لبس في عملية المتابعة إن لم تكن وفق أسس علمية وعملية مدروسة وواضحة.

ويرجع البعض الموجة الوبائية التي تشهدها الهند الآن إلى نسخة متحورة جديدة للفايروس وهي تعد "طفرة مزروعة" وسماع الحكومة بالتجمعات الكبيرة التي تحولت إلى مناسبات شهدت انتشار الفايروس على نطاق واسع، حيث بلغت في الإصابات الجمعة 332.2 ألف إصابة، في أعلى حصيلة يومية يسجلها أي بلد في العالم لتبلغ في الإجمال 16 مليون إصابة فيما بلغ عدد الوفيات قرابة 170 ألف حالة.

وتفاقمت المأساة مع مصرع 13 مصاباً بكوفيد في مدينة بومباي إثر اندلاع حريق في المستشفى حيث كانوا يتلقون العلاج، في آخر حلقة من سلسلة الحرائق التي تشهدها منشآت الهند الصحية. ولا يبدو أن حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي التي ستعقد ثلاثة اجتماعات أزمة لمناقشة إمدادات الأوكسجين ومدى توافر الأدوية الأساسية ستتمكن من التصدي لهذه الموجة الخطيرة.

ومع مطلع 2021 سرت أسرار بأن تكون الهند تجاوزت الأسوأ. ودفع ذلك الحكومة إلى السماح بعودة معظم الأنشطة إلى طبيعتها، بما في ذلك الأعراس ومباريات الكريكت والتجمعات الدينية، حيث شارك نحو 25 مليون حاج هندي، معظمهم من دون كامات، في مهرجان كومه ميلا، الذي يعد أكبر تجمع ديني في العالم وجرى في مدينة هاريديوار.

ووسط الموجة الجديدة المتسارعة من الجائحة، ومع سعي معظم دول العالم لتطعيم مواطنيها ضد الفايروس، تواجه الهند، أكبر منتج للقاحات في العالم، مشكلة مع إنتاج لقاحات كوفيد - 19، حيث تشير التقديرات إلى أنها تنتج 60 في المئة من جميع اللقاحات ضد شتى الأوبئة، فضلاً عن أنها تحتضن "معهد المصل"، الذي يعد أكبر مصنع للقاحات حول العالم.

وبسبب قوتها الهائلة على تصنيع اللقاحات، اختيرت الهند لإنتاج لقاحات مضادة لكورونا لصالح مبادرة كوفاكس، التي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية لتوفير قرابة 200 مليون جرعة من اللقاح لصالح سكان 92 دولة بما فيها الفقيرة. لكنها الآن تجد نفسها مضطرة إلى أن تتعامل مع أسوأ أزمة تواجهها على الإطلاق بعد أن قامت بتطعيم عدة ملايين من أصل 1.3 مليار نسمة هم تعداد سكانها.

الكبيرة إلى الأماكن التي تعاني من نقص، كما غادر أول قطار "أوكسجين إكسبريس" المركز الصناعي في فيزاغ جنوب البلاد الخميس الماضي، متوجهاً إلى ولاية ماهاراشترا محملاً بشاحنات أوكسجين.

وقبل عام، تمكنت الهند من تجنب نقص الأوكسجين الطبي الذي أزهق نفسه قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حولت أنظمة تصنيع الأوكسجين الصناعي إلى الاستخدامات الطبية لكن المصانع عادت لتزويد الصناعات بالأوكسجين. والآن تواجه العديد من الولايات الهندية نقصاً مما دفع وزارة الصحة إلى حث المستشفيات على تطبيق نظام الحصص التوميونية.

وكانت الحكومة المركزية قد بدأت في أكتوبر الماضي في بناء مصانع جديدة لإنتاج الأوكسجين الطبي، ولكن بعد ستة أشهر لا يزال من غير الواضح ما إذا كان أي منها قد بدأ في العمل فعلياً، حيث تقول وزارة الصحة إنها لا تزال تخضع للمراجعة الدقيقة لاستكمالها مبكراً.

نضوب اللقاحات

ركزت الهند منذ البداية على فحص الكشف عن الإصابات وتتبع صلات المصابين في وقت مبكر، وقد اقتصر الأمر على أولئك الأكثر عرضة للخطر والمتصلين بهم، وقد امتنعت عن التوسع في ذلك ليشمل عموم السكان.

ومن هنا رأى المحللون أن استراتيجية الفحص والتتبع لم تكن كافية ما إن بدأت العدوى في الانتشار بسرعة، ورغم أن ذلك ساعد في احتواء الوباء، لكنه لا يكتشف حالات جديدة. ولتحقيق مبتغاها كان يجب على الحكومة الهندية القيام بإجراء اختبارات لعدد أكبر

من الناس قبل أن تصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم. ومع ذلك، فإن المختصين يعتقدون أن مقارنة أعداد فحوص كوفاكس، التي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية لتوفير قرابة 200 مليون جرعة من اللقاح لصالح سكان 92 دولة بما فيها الفقيرة. لكنها الآن تجد نفسها مضطرة إلى أن تتعامل مع أسوأ أزمة تواجهها على الإطلاق بعد أن قامت بتطعيم عدة ملايين من أصل 1.3 مليار نسمة هم تعداد الأشخاص الذين

وكتب أحد أكبر المستشفيات الخاصة في العاصمة على تويتر نداء استغاثة قال فيه إن "هناك إمدادات أوكسجين لاقل من ساعة في مستشفى ماكس سمارت وماكس ساكيت وأن أكثر من 700 مريض تم استقبالهم يحتاجون إلى مساعدة فورية". ومنذ أيام تنتشر مستشفيات خاصة أخرى رسائل فيديو وتطلق نداءات مماثلة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال مدير مستشفى دي.اس.رانا في نيودلهي، إنه كان هناك عدد كبير من الوفيات جراء الإصابة بكوفيد - 19، لكنه لم يربط تلك الوفيات بنقص الأوكسجين. ومع ذلك أخبر أطباء كبار شبكة أن.دي.تي.في الهندية أن نقص الأوكسجين يمكن أن يكون "عاملاً مساهماً" في الوفيات.

ولمواجهة المشكلة، تقوم شاحنات صهاريج لنقل الأوكسجين الطبي بتزويد ولايات عديدة في كافة أنحاء البلاد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وبدأت طائرات شحن تابعة للقوات الجوية الهندية في توصيل ناقلات الأوكسجين

نقص الأوكسجين دفع معظم المستشفيات إلى الاستنجاد بالمحاكم من أجل الضغط على الحكومة لتوفيره وإنقاذ المصابين

وكبدل على ذلك، فقد أعلن عن دخول معظم المستشفيات "العناية المركزة" بعد أن عجزت عن مواجهة الوضع واطلق الكثير منها استغاثات للحصول على الأوكسجين، مع تفاقم أزمة كوفيد - 19 في البلاد إلى مستويات مروعة في الوقت الذي يضغط فيه تفشي المرض بشكل كبير على أنظمة الرعاية الصحية حول العالم، في ظل غياب أي مؤشرات على قرب السيطرة على الوباء.

وتعد نيودلهي الأكثر تضرراً من بين مدن الهند، حيث أبلغت العديد من المستشفيات عن نقص متزايد في الأوكسجين والأسرة والأدوية وسط ارتفاع في الحالات، وطلبت المساعدة من المحاكم.

ووصفت المحكمة العليا أزمة الصحة العامة بأنها حالة طوارئ وطنية ووجهت الحكومة لإعداد خطة وطنية.

تخوض السلطات الهندية معركة شاقة قد تطول ضد تفشي فايروس كورونا وظهور سلالات متحورة منه في البلد المكتظ بالسكان. ودفع الإهمال الحكومي في تنفيذ الإجراءات الصحية، في ظل نظام صحي متقدم وعاجز عن توفير اللقاحات، إلى إطلاق صفارات الإنذار من أن البلد سيدخل متاهة لن يستطيع الخروج منها بعد أن تصول على ما يبدو إلى بؤرة عالمية لانتشار الجائحة.

نيودلهي - تفشى فايروس كورونا في الهند منذ ظهوره لأول مرة ببطء، ولكن بعد ستة أشهر فقط من الكشف عن أول حالة إصابة مؤكدة، تجاوزت البلد روسيا من حيث عدد الإصابات ليحتل المركز الثالث بين الدول التي سجلت أعلى عدد للإصابات في ذلك الوقت.

وبعد ظهور الموجة الثانية للوباء خلال خريف العام الماضي في عدد من البلدان، وضع المراقبون والمختصون في الرعاية الصحية الهند تحت الأنظار، وتساعلوا حول ما إذا يمكن أن ينتهي بالبلد في نهاية المطاف لأن يكون نقطة ساخنة لتفشي الفايروس على مستوى العالم رغم أنها تحتل المركز الرابع بعد الولايات المتحدة والبرازيل والمكسيك في عدد الإصابات والوفيات، ويبدو أن توقعاتهم تحققت، لكن كيف حصل ذلك.

إهمال وسوء تقدير

المؤكد أن دوافع ما يحصل في الهند الآن كثيرة. ومع أن السبب الرئيسي لتفشي العدوى ارتباطاً بكونها تضم ثاني أكبر عدد للسكان بعد الصين ويعيش معظمهم في مدن مكتظة، لكن انتصح الملموس أن قصور نظام الرعاية الصحية ونقص توزيع اللقاحات وقلة الوعي مثلت الأسباب الجوهرية ليتحول البلد إلى بؤرة عالمية لتفشي الوباء أكثر من الولايات المتحدة.

لكن حتى الحكومة كان لها دور في مساعدة وتحفيز السلالات المتحورة على الانتشار بسبب رفعها للبروتوكولات الصحية رغم التحذيرات مع تراخيها في عمليات الفحص، التي نجحت فيها مع بداية ظهور الوباء وعدم اهتمامها بتوفير الأوكسجين للمصابين، فالنظام الصحي المتقادم يعاني أصلاً من نقص التمويل.

وكبدل على ذلك، فقد أعلن عن دخول معظم المستشفيات "العناية المركزة" بعد أن عجزت عن مواجهة الوضع واطلق الكثير منها استغاثات للحصول على الأوكسجين، مع تفاقم أزمة كوفيد - 19 في البلاد إلى مستويات مروعة في الوقت الذي يضغط فيه تفشي المرض بشكل كبير على أنظمة الرعاية الصحية حول العالم، في ظل غياب أي مؤشرات على قرب السيطرة على الوباء.

وتعد نيودلهي الأكثر تضرراً من بين مدن الهند، حيث أبلغت العديد من المستشفيات عن نقص متزايد في الأوكسجين والأسرة والأدوية وسط ارتفاع في الحالات، وطلبت المساعدة من المحاكم.

ووصفت المحكمة العليا أزمة الصحة العامة بأنها حالة طوارئ وطنية ووجهت الحكومة لإعداد خطة وطنية.

